

دور الرقابة الإلكترونية في مكافحة الفساد الإداري

The Role of Electronic Surveillance in Fighting Administrative Corruption

د. خلاف ورده*

جامعة محمد لمين دباغين سطيف 2 (الجزائر)

Khallaf_ouarda@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2021/10/21 تاريخ القبول: 2021/12/20 تاريخ النشر: 2022/01/28

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مدى قدرة نظم الرقابة الإلكترونية على مكافحة مظاهر الفساد الإداري وتعزيز الشفافية، من خلال التعرف على مميزاتها، والصعوبات الإدارية والبشرية والتكنولوجية والمالية التي تواجه استخدامها، للوقوف بعد ذلك على مدى فعاليتها في مكافحة هذه الظاهرة.

وقد تم التوصل إلى أن الرقابة الإلكترونية تساهم بفعالية في الوقاية من الفساد الإداري ومكافحته، حيث يتلزم وجودها مع سرعة إنجاز المعاملات وزيادة دقة الأعمال، ورفع مستوى جودتها ومستوى انضباط الموظفين، وتوفير الوقت والجهد والمال. كما تساهم وسائل التكنولوجيا الحديثة في تسهيل اكتشاف التجاوزات والانحرافات الإدارية وإعطاء التنبيهات بشكل إلكتروني دون الحاجة للتدخل البشري، ولها أثر إيجابي في تعزيز الشفافية والوضوح في العمل، وفي صنع القرارات الإدارية المناسبة.

كلمات مفتاحية: الرقابة الإلكترونية، الفساد الإداري، التكنولوجيا الحديثة، الشفافية، التنبيه الإلكتروني.

Abstract

This study is, first, an attempt to know at what extent electronic-surveillance systems can fight administrative corruption and promote transparency by identifying its features and the administrative, human and technological difficulties that its application may engender. Then, it tries to determine the degree of effectiveness of electronic-surveillance application in fighting this phenomenon

The study results have shown that electronic surveillance contributes effectively to the fight and prevention of administrative corruption since it brings about faster, better and more accurate transaction processing, and more disciplined employees in addition to saving time, efforts and money. Also, modern technology facilitates the detection of administrative irregularities, and the issuance of automatic electronic alerts.

Keywords: electronic surveillance; administrative corruption; modern technology; transparency; electronic alerts

. مقدمة:

عرفت الجزائر على غرار معظم دول العالم انتشارا واسعا للفساد بجميع صوره السياسي والاقتصادي والمالي والإداري، ويتخذ الفساد الإداري عدة صور على غرار غموض الإجراءات والمحاباة والواسطة، واستغلال السلطة، والإهمال في العمل، وتغاضي المدراء على تجاوزات الموظفين وغير ذلك.

وبالموازاة لذلك أحدثت الثورة الهائلة التي عرفها العالم في الألفية الثالثة في جُل المجالات العلمية والتكنولوجية، تغييرا كبيرا في حياة الإنسان اليومية، وأصبحت من الركائز الجوهرية المُعَوَّل عليها في استحداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغير ذلك، فقد كان لظهور الحاسب الآلي في النصف الثاني من القرن الماضي أثر كبير على تطور الدول والأفراد، إذ في فترة وجيزة أصبح ذلك الجهاز هو محور العمل والحركة في العديد من المجالات.

وقد انعكس هذا التطور على أسلوب الحكم عموما، وعلى الإدارة العمومية التي تُشكّل الآلية التي تُحرّك عجلة التنمية وتخدم المواطنين بصفة خاصة، لا سيما مع إدراج البرمجة المعلوماتية داخل نسق عملها، والذي حوّل طبيعتها من الإدارة التقليدية إلى الإدارة الإلكترونية.

وفي سبيل تحقيق أهدافها المتمثلة في دعم جودة الخدمات الإدارية وضمان الدقة والسرعة والشفافية وإمكانية المحاسبة والكفاءة، وتوفير الجهد والمال والوقت والفعالية والديمقراطية والحكم الراشد وغير ذلك، وكلها أهداف تتدرج في إطار مكافحة الفساد، تقوم الإدارة الإلكترونية بعدة وظائف على غرار التخطيط الإلكتروني والتنظيم الإلكتروني والقيادة الإلكترونية والرقابة الإلكترونية.

حيث يعتمد نمط الرقابة الإلكترونية كنمط إداري حديث في إرساء دعائمه على نظم الرقابة الإلكترونية، التي تعتمد على أجهزة وتقنيات أساسية، تؤسس لسلوك غير تقليدي يُعبّر عن بُعد من أبعاد الإدارة الإلكترونية، التي تسعى إلى تخطي كل تحديات التنمية الإدارية على رأسها الفساد الإداري، الذي تملك في مواجهته آليات الكشف والتنقب.

أهمية الدراسة

يكتسي البحث في موضوع دور الرقابة الإلكترونية في مكافحة الفساد الإداري أهمية خاصة، باعتباره يتناول موضوعا حديثا تقلّ فيه الدراسات العلمية، لذلك فإن هذه الدراسة تشكل محاولة لإثراء المعرفة العلمية

في هذا المجال، إضافة إلى أن الرقابة الإلكترونية على الأعمال الإدارية تُشكّل مفتاحاً مهماً لتتبع معالم الفساد الإداري ومحاولة التقليل من آثاره.

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على قدرة نظم الرقابة الإلكترونية في الحد من مظاهر الفساد الإداري. ومن خلال ذلك التعرف على:

- مفهوم الرقابة الإلكترونية.
- الصعوبات الإدارية والبشرية والتكنولوجية والمالية التي تواجه استخدام الرقابة الإلكترونية.
- الوقوف على مدى فعالية الرقابة الإلكترونية في مكافحة ظاهرة الفساد الإداري.

إشكالية الدراسة

تعتري الرقابة الإدارية في شكلها التقليدي الكثير من السلبيات والتحديات، حالت دون تحقيقها لأهدافها بالشكل المطلوب، وشكّلت من جهة أخرى مجالا خصبا لنمو حالات الفساد الإداري، لذلك كان لا بد من الانتقال إلى شكل متقدم من أشكال الرقابة، يضمن الوقوف في وجه هذه الظاهرة. وفي هذا الإطار تم تقديم الرقابة الإلكترونية كأحسن بديل بالنظر إلى خصائصها ومميزاتها.

بناء على ما سبق تطرح إشكالية الدراسة التالية:

ما مدى فعالية الرقابة الإلكترونية في مكافحة الفساد الإداري؟

منهج الدراسة

للإجابة على هذه الإشكالية تم تطبيق المنهج الوصفي التحليلي، الضروري للتعريف بالرقابة الإلكترونية وتوضيح خصائصها ومميزاتها والصعوبات التي تواجه تطبيقها، إضافة إلى أن تحليل المميزات والخصائص وتحليل الصعوبات يساعد في تحديد العلاقة بين الرقابة الإلكترونية والفساد الإداري، وما إذا كانت علاقة طردية أم علاقة عكسية، وبالتالي تحديد دور الرقابة الإلكترونية في مكافحة الفساد الإداري.

التقسيم

تم تقسيم البحث إلى محورين، يتناول الأول الإطار المفاهيمي للرقابة الإلكترونية على الأعمال الإدارية، ويتطرق الثاني إلى أثر الرقابة الإلكترونية على ظاهرة الفساد الإداري.

2. الرقابة الإلكترونية على الأعمال الإدارية مقارنة مفاهيمية

تتعلق المقاربة المفاهيمية للرقابة الإلكترونية بمفهومها، ومميزاتها، ومعوقات تطبيقها.

1.2 مفهوم الرقابة الإلكترونية:

يثير مصطلح الرقابة الاستياء لدى الكثير من الناس، لما تحمله من معاني اجتماعية غير طيبة تتعلق بالمراقبة والفضول ورصد أخطاء الآخرين وغير ذلك، لكن الرقابة في الإدارة تمثل إحدى وظائفها المهمة التي ترتبط بضمان تنفيذ الخطط والبرامج المتعلقة بأهدافها. وتتنوع الرقابة الإدارية بين الرقابة التقليدية والرقابة الحديثة الإلكترونية، وهو ما يقتضي تعريفهما والتمييز بينهما.

1.1.2 تعريف الرقابة التقليدية

تُعرف الرقابة في شكلها التقليدي بأنها متابعة العمل وقياس الأداء والإنجاز الفعلي له، ومقارنته بما هو مخطط باستخدام معايير رقابية، بحيث تُحدّد الإنجازات الايجابية التي يجب تدعيمها والانحرافات السلبية التي يجب معالجتها مستقبلاً، وبالتالي تحقيق الأهداف المسطرة، وتقادي مواجهة المفاجآت¹.

2.1.2 تعريف الرقابة الإلكترونية

بظهور تقنية المعلومات الحديثة تطوّر مفهوم الرقابة ليتجاوز الصيغة التي تقدمها الإدارة الكلاسيكية، إلى الرقابة المستمرة المحفّزة للعلاقات القائمة، المُساعدَة على انخراط الجميع في معرفة كل ما يوجد في إدارتهم. إنها الرقابة الإلكترونية أو الرقابة بالحاسوب التي تعني اعتماد النظام الرقابي على استخدام الحاسوب في ممارسة العملية الرقابية، وفق برامج حاسوبية تعدّ خصيصاً لهذا الغرض²، بما يحقق الاقتصاد في الجهد والوقت والتكلفة في الوصول إلى النتائج المطلوبة بأقل ما يمكن من المخاطر وبدقة أكبر. كما عُرِفَتْ بأنها استخدام التكنولوجيا لمراقبة أداء الموظف والإشراف عليه وتقييمه بشكل مباشر³. وتتم الرقابة الإلكترونية وفق أساليب متعددة منها مراقبة المكالمات الهاتفية ومراقبة الموظفين بأجهزة الفيديو ومسح البريد الإلكتروني وتتبع استخدام الأنترنت، كما توجد أنظمة يُمكنها تتبع ضغوطات المفاتيح على أطراف الكمبيوتر⁴.

3.1.2 التمييز بين الرقابة التقليدية والرقابة الإلكترونية

يترتب على التعريفين السابقين أن الرقابة الإلكترونية هي النوع الأكثر قدرة على معرفة كل المتغيرات الخاصة بالتنفيذ وفي الوقت الحقيقي، ذلك أن المعلومات التي تُسجّل عند التنفيذ تكون في نفس الوقت عند المدير، مما يمكنه من معرفة التغيّرات قبل أو عند التنفيذ، والاطلاع بالتالي على اتجاهات النشاط خارج السيطرة، واتخاذ ما يلزم من إجراءات التصحيح التي تصل في نفس الوقت إلى المسؤولين عن التنفيذ، وبالتالي إلغاء الفجوة الزمنية وتحقيق الرقابة المستمرة. إضافة إلى ذلك توفر الرقابة الإلكترونية خدمات وأدوات التعقّب، مما يجعل العمل الفوري مع كل الأطراف ذات العلاقة بالرقابة ممكن الإنجاز وبكفاءة أعلى⁵.

بالمقابل تكون الرقابة التقليدية موجهة للماضي لأنها تبدأ بعد التخطيط والتنفيذ للوقوف على ما تم انجازه، وتتم بصفة دورية غير آنية، مما يُبعد إمكانية التصحيح الفوري، حيث يتم التصحيح بعد الوقوف على ما تم انجازه من الخطة وتأشير المعوقات إن وجدت، ثم كتابة تقرير بهذا الشأن إلى الإدارة العليا، لكي تتولى إجراء التصحيح المفترض، وتلك عملية تستغرق وقتاً طويلاً، وتترك فجوة في الأداء بين تاريخ كتابة التقرير والتصحيح، فجوة قد تتراكم فيها الكثير من المشاكل والمعوقات الجديدة التي أغفل التقرير ذكرها، فتبقى في انتظار التقرير القادم، مما يشكل خطراً على أهداف المنظمة. إضافة إلى ما سبق يقوم هذا النوع من الرقابة على المسائلة والعلاقات الرسمية، ويفتقر إلى عنصر الثقة والمشاركة الواسعة لأعضاء التنظيم في الرقابة لمجريات العمل⁶.

2.2 مميزات الرقابة الإلكترونية

تحقق الرقابة الإلكترونية استخداماً فعالاً لأنظمة وشبكات المعلومات القائمة على الأنترنت، بكل ما يعنيه من فحص وتدقيق ومتابعة آنية وشاملة وبتكلفة أقل وفي وقت أقصر، وهذا ما يحقق لها مزايا كثيرة يمكن تحديدها كما يلي⁷:

- سهولة الوصول إلى المعلومات وتقنين الدخول إليها.
- إمكانية نشر اللوائح والإجراءات الخاصة بالخدمات الإدارية ومعايير تقييمها وإتاحة الاطلاع عليها إلكترونياً.
- إمكانية تحديد المسؤولية بالتعرف على متخذي القرار والقدرة على المحاسبة عند ارتكاب الأخطاء.
- إتاحة قنوات اتصال متعددة لتبادل المعلومات.
- التمكن من إنهاء الخدمات إلكترونياً عبر الشبكة المعلوماتية، وذلك بوضع معلومات كاملة عن الإجراءات الإدارية ومتطلباتها مما يسهل عملية المتابعة.
- إمكانية وضع مشاريع القوانين والأنظمة على المواقع الإلكترونية مما يسهل معرفتها من كافة أطراف الخدمة.
- تعزيز مبدأ المحاسبة والمسائلة الإدارية.
- الاعتماد على وسائل تقنية تُقدم معلومات كافية وسريعة عن الأداء الفعلي للأفراد والمنظمة على حد سواء.

- تقديم المعلومات المهمة من خلال تقارير مختصرة ودورية تقف على الأخطاء وتصحيحها في وقت مبكر.

- تحول دون الإهمال والسرقات والتبذير وسوء الاستخدام بما يحافظ على موارد المنظمة.
- تقوم على تأكيد الثقة وهذا ما يقلل من الجهد الإداري المطلوب للرقابة.
- تتمتع بدرجة عالية من الأمان لتوفرها على المعرفة التامة بكل مستجدات العمل، مما يقلص من المفاجآت ويوفر مستلزمات مواجهتها.
- تتمتع بنطاق واسع حيث أنها تساعد على انخراط الجميع في معرفة كل ظروف عمل المنظمة⁸.
- إعطاء التنبيه بشكل الكتروني من خلال البرامج الرقابية المستخدمة دون الحاجة للتدخل البشري (المفتش)⁹.

- وفي مقابل هذه المزايا هناك العديد من المآخذ التي تسجل على الرقابة الإلكترونية منها¹⁰:
- تقتصر الرقابة الإلكترونية للتفاعل الإنساني الذي هو الأساس في كل تطوير حقيقي في الإدارة سواء تعلق الأمر بالموظفين أو الأنظمة أو المعايير أو غيرها.
 - تأثير الرقابة الإلكترونية انزعاجا شديدا لدى البعض لعلمهم بأن الإدارة تراقب نشاطاتهم أول بأول، لا سيما وأن البرمجيات الجديدة أصبحت تسجل أنشطتهم عبر الأنترنت.

3.2 معوقات تطبيق الرقابة الإلكترونية

رغم المميزات والفوائد الكثيرة التي توفرها الرقابة الإلكترونية لصالح الدولة والمواطنين والمتعاملين، فقد تواجهها الكثير من المشاكل والمعوقات نوجزها في ما يلي¹¹:

- التكلفة المادية الباهظة لإنشاء شبكة المعلومات التي تحتاج إلى شبكات اتصال جيدة وأجهزة حاسوب حديثة. ذلك أن التطور الإداري المنشود يحتاج إلى تكلفة مالية باهظة للاستثمار في تقنيات المعلومات، وتتمثل أوجه الإنفاق الحكومي في هذا المجال في الأصول التكنولوجية من شبكات محلية وعالمية وتكلفة إنشاء قواعد البيانات والمعلومات وأجهزة الحاسب والبرمجيات وصيانة ومتابعة النظم والشبكات¹².

- وجوب تدريب الموظفين على استخدام شبكة الأنترنت بكفاءة عالية وفعالية داخليا وخارجيا، بغية تحقيق الأهداف المرجوة، والحد من الأخطاء البشرية لمدخلي البيانات من خلال التدريب والتوجيه والمراجعة والتدقيق من قبل الرؤساء المباشرين، وإضافة إلى وجود المهارة والخبرة يقتضي الأمر

وجود الرغبة والشغف لدى العاملين الذين تعودوا على العمل اليدوي. والحال أن الجزائر تقتقر للموارد البشرية والمادية والخبرات التكنولوجية التي تُمكنها من الانتفاع من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات¹³، ففي بعض الأحيان تكون الإمكانيات موجودة لكن لا توجد الكفاءات اللازمة لاستعمال التجهيزات المتوفرة، ذلك أن مشكل نقص الخبرات سيؤدي بالضرورة ومع مرور الوقت إلى اهتلاك هذه الوسائل أو إتلافها عن طريق استخدامها من قبل أشخاص ليست لهم الكفاءة اللازمة. يضاف إلى ذلك عدم اهتمام الإدارات بتكوين موظفيها في هذا المجال، كما أن ظاهرة هجرة الكفاءات من العقبات المطروحة، حيث أن الجزائر من البلدان الأولى المصدرة للكفاءات¹⁴.

- محاربة بعض المدراء والموظفين لاستخدام التقنيات الحديثة ومنها شبكة المعلومات، وهناك من أرجع سوء التفاعل هذا إلى الثقافة العربية، بحكم أن القائد الإداري العربي توجد لديه محددات راسخة تؤثر في قراراته وتأخذ الطابع التقليدي والمحافظة على القديم، وبالتالي تقع المقاومة للتغيير التنظيمي من طرفه ومن طرف العاملين معه، خاصة إذا كان هذا التغيير يعبر عن مشروع للتحديث ونقل التكنولوجيا وتطبيقها¹⁵.

- صعوبة فهم المضمون أو ما يسمى بالفقر المعلوماتي فليس كل من يستطيع الدخول إلى الشبكة قادر على فهم المضمون، حيث أن أغلبية المضمون المعلوماتي والمعرفي مسخر باللغات المختلفة، بل أن ما نسبته 80% من المعلومات هي بلغات غير العربية، وهذا ما يصعب التعامل مع الوسط الإلكتروني¹⁶.

- ضعف البنية التحتية للمعلومات والاتصالات والتأخر في استكمالها وتباينها من منطقة لأخرى، حيث توجد فجوة رقمية كبيرة بين العالم المتقدم والسائر في طريق النمو، بل بين مناطق الوطن الواحد، وفي هذا الإطار تعاني الجزائر من محدودية انتشار الأنترنت، حيث أن نسبة مستخدمي هذه التقنية لا تزال ضعيفة في مقارنة حتى بالدول المجاورة، إذ تبلغ في المغرب على سبيل المثال 14.36%، مقارنة بالجزائر التي لا تتعدى 5.33%¹⁷. لذا وجب تحسينها وتوفير شبكة قوية وآمنة، بتوفير البدائل لتمويل الاستثمار في البنية التحتية، دون رفع تكلفة الخدمات.

- من بين أهم معوقات الرقابة الإلكترونية، استمرار الإدارة العمومية في العديد من الدول منها الجزائر، في تطبيق المعايير القديمة والتقليدية في الرقابة قصد تقييم الأداء الوظيفي إلى جانب الرقابة الإلكترونية، على غرار التقارير السرية التي تتحكم فيها نزاهة المسؤول وعلاقته الشخصية بالموظف، كما أنها تعتمد على معايير تتسم بالبيروقراطية وتضع معايير هامشية لتقييم أداء الموظفين كالاهتمام بالمظهر والحضور ومشاركة الزملاء وغير ذلك¹⁸.

- تشكل مسائل الأمن الإلكتروني والسرية الإلكترونية وحماية المعلومات الوطنية والشخصية وصون الأرشيف الإلكتروني أهم معضلات العمل الإلكتروني، لذلك ومن أجل تحقيق أمن المعلومات وحفظ

سريتها وجب اتخاذ عدة إجراءات¹⁹، من قبيل التحديث المستمر لأنظمة تشغيل الحواسيب الآلية، التحديث المستمر للبرامج المضادة للفيروسات، تركيب جدار بين المستخدمين ومصادر المعلومات لصد محاولات القرصنة والاختراق، سن التشريعات والقوانين التي تحفظ حقوق الأشخاص وعدم التساهل فيها، ضبط آليات المراقبة والتفتيش لنظم المعلومات والشبكات الحاسوبية، بالإضافة إلى تشفير البيانات المحفوظة وتخزينها ونقلها على مختلف الوسائط وغير ذلك²⁰.

- قلة المؤسسات القادرة على تقديم برامج عالية التخصص في تقنية المعلومات والاتصالات، لذلك فمن الضروري استحداث تكوين عال في التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال، ومن المستعجل إنشاء مدرسة أو مدارس متخصصة في الإعلام والمعلوماتية والاتصالات، ومن المهم أيضا إعادة النظر في البرامج البيداغوجية وتكييفها، خاصة برامج التعليم العالي لا سيما ما يتعلق منها بالإعلام الآلي والاتصالات، وإدراج الوحدات المتعلقة بالتطوير في وسائل الإعلام ذات الوسائط المتعددة الارتباط بالشبكات المتخصصة، كالأنترنت على الهاتف المحمول والبرامج الإلكترونية، بالإضافة إلى التدعيم النوعي والتقوية الفعلية لتكوين التقنيين السامين في تكنولوجيا الإعلام والاتصال، وتحسين التكوين المتخصص، كما يشترط أن يتمتع كل تلميذ بقاعدة صلبة من الامكانيات لكي يكون في المستقبل متحكما في التكنولوجيا الحديثة للإعلام والاتصال²¹.

3. أثر الرقابة الإلكترونية على ظاهرة الفساد الإداري

يساهم اعتماد الإدارة في نشاطها الرقابي على التقنيات والتكنولوجيا الحديثة في حماية البيانات والمعلومات الإدارية من التلاعب بها، وتغييرها من طرف الموظفين واستعمالها في أغراض شخصية تتنافى مع وظائفهم، وبالتالي فإن الرقابة الإلكترونية وكما تعمل باستخدام التكنولوجيات الحديثة على حماية البيانات والمعلومات الإدارية، فإنها تساعد أيضا على اكتشاف مواطن الفساد ومعاقبة المتسببين فيه. حيث يتلزم وجود نظام الرقابة الإلكترونية الفعال في الإدارات العمومية، مع سرعة إنجاز المعاملات وزيادة دقة الأعمال المنجزة ورفع مستوى جودتها، وفي استغلال ساعات العمل في إنجاز المعاملات وبالتالي في زيادة مستوى انضباط العاملين، وفي سهولة اكتشاف الأخطاء والتجاوزات فور حدوثها وفي سرعة تصحيحها وفي سرعة صنع القرارات، كما تقلل من وقت انتظار طالبي الخدمة، وعمليات التلاعب وهدر المال العام والمحافظة على الموجودات والموارد المتاحة والاستفادة منها بشكل أفضل، وتقلل أيضا من فرص الفساد وزيادة الشفافية والوضوح في العمل، وتوفير الوقت والجهد والتكلفة، كما يلي:

1. الوقاية من الفساد الإداري:

تهدف الرقابة الإلكترونية إلى تنظيم العمل وتوضيح السلطات والصلاحيات والمسؤوليات، حماية للأصول والأموال من الاختلاس والتلاعب²²، إذ يمكن برمجة رقابة إلكترونية قبلية آنية، كأن يتم وضع برمجية تنبّه المشرف في حال ولوج أحد الموظفين إلى بيانات حساسة، أو جعل الأعمال الإدارية تخضع لهيئة رقابية إلكترونية قبل أن تصبح نافذة، وفي كثير من الأحيان يُطلب من الموظف أثناء عملية التوظيف العديد من المعلومات، التي يُمكن عن طريقها إنشاء ملف إلكتروني لطالب العمل، مثل رقم الضمان الاجتماعي والتاريخ المهني وأرقام اتصالاته عند الطوارئ، وحتى إخضاعه لاختبارات في مهاراته التقنية وفق نماذج اختبارات يمكن قياسها كمياً، وجمع معلومات كثيرة عن طالب العمل بتجربة ميدانية، يسهل تقييمها، ووفقاً لتلك الاختبارات يمكن اتخاذ القرارات الإدارية المناسبة، كالتوظيف أو التوجيه لمصالح معينة أو إخضاعه لتدريب خاص أو فترة تدريب محددة أو تكوين معين وغير ذلك. كل ذلك من شأنه أن يحافظ على موارد المنظمة وسير عملها، والاستخدام الأمثل للموارد البشرية دون محسوبية أو محاباة²³.

كما تُخضع بعض النظم الرقابية الموظف إلى مراقبة الكمبيوتر، ومراقبة البريد الإلكتروني، ومراقبة الهاتف، وكاميرات الأمان، والتتبع الجغرافي كمتبع مركبات الخدمة التي يستخدمها الموظفون²⁴.

2.3 سرعة وبساطة إجراءات تحديد الانحراف أو الخلل الإداري:

يتطلب العمل الرقابي التقليدي توفير الكثير من الوثائق ومراجعتها، لتحديد الوثائق ذات العلاقة التي يمكن من خلالها تحديد الانحراف أو الخلل في العمل التنفيذي، إضافة إلى القيام بالعديد من أعمال التحري، وإجراء المقابلات مع مختلف العاملين بالمستويات التنظيمية المختلفة، وذلك يعني الحاجة إلى استخدام الكثير من الموارد البشرية والمادية فضلاً عن الوقت المطلوب، دون التأكد من الوصول إلى نتائج مؤكدة. في حين تهدف الرقابة الإلكترونية إلى استخدام تقنيات المعلومات بأشكالها المختلفة في عمليات الاطلاع على الوثائق والاتصالات اللازمة لممارسة النشاط الرقابي، من أهمها شبكات الحاسوب الآلي لربط الوحدات التنظيمية التنفيذية مع الأجهزة الرقابية، لتسهيل البيانات والمعلومات بجودة ودقة عاليتين وبأسرع وقت ممكن وبأقل تكلفة، وتوفيرها للجهات التي تطلبها، وتطوير وتبسيط الأداء وسرعة الإنجاز، بما يخدم الأجهزة الرقابية والمستفيدون من مخرجات النظام الرقابي على حد سواء، الأمر الذي من شأنه أن يساهم في اتخاذ القرارات المناسبة وتحديد مدى الانحراف في انجاز المهام المنوطة بالأجهزة التنفيذية²⁵.

لذلك فإن وعي الإدارة العليا بأهمية هذا الاتجاه من الأمور المطلوبة قبل البدء بالتطبيق لضمان نجاح هذا الأسلوب، مما يتطلب في الإدارة العليا المعرفة والإلمام والرغبة في التعامل بهذا النظام، ليتم تنمية الوعي لدى المستويات الإدارية الدنيا، عن طريق إرشادهم وتوجيههم وتنقيفهم وتعريفهم بتلك المستجدات في مجال التقنية وكيفية استخدامها لتحقيق الهدف الذي وضعت من أجله²⁶.

وواقع الحال في الجزائر أن من بين أهم معوقات تجسيد مشروع الإدارة الإلكترونية ومن ثمة الرقابة الإلكترونية، ضعف اهتمام الإدارة العليا بمتابعة تطبيق الإدارة الإلكترونية وتعقد الإجراءات الإدارية، وافتقار التشريعات واللوائح المنظمة لبرامج الإدارة الإلكترونية، وكذا انعدام التخطيط والتنسيق على مستوى الإدارة العليا لبرامج الإدارة الإلكترونية²⁷. وفي نفس الإطار يعاني تجسيد هذا المشروع في الجزائر من مشكل رئيسي يتمثل في مشكل التنسيق بين مختلف الفاعلين من هيئات عمومية وخاصة، فمشروع بهذا الحجم يتطلب تنسيقا على مستوى عال لدى السلطات العمومية التي تتمتع بمركز القرار والسلطة، ويستحيل على وزارة واحدة أن تأخذ على عاتقها مشروعاً بهذا الحجم يمس كل القطاعات، لأن هكذا المشروع يتطلب استراتيجية واضحة المعالم والآجال وإرادة سياسية عالية وواعية²⁸.

3.3 تعزيز الشفافية

الشفافية من أهم دعائم الحكم الرشيد، يؤدي غيابها وتعقيد الإجراءات وعدم الالتزام الصارم بالقوانين إلى تعطيل الأداء الحكومي وتعطل مصالح المواطنين، وتحقق الشفافية من خلال الإتاحة الكاملة والمتساوية لكافة المعلومات المرتبطة بالقرارات والإجراءات والخدمات العامة للجميع، سواء تعلق الأمر بالأفراد أو المؤسسات العمومية أو الخاصة في التوقيت الذي يسمح بفرص متساوية في التعاملات الإدارية²⁹.

وفي هذا الإطار تساهم الرقابة الإلكترونية في تعزيز شفافية العمل الإداري، إذ تُمكن من مراقبة حسن سير المعاملات الإدارية المطلوبة، سواء من قبل أجهزة الرقابة الداخلية أو الخارجية أو من قبل متلقي الخدمة أو طالب المعلومة أيا كان³⁰. حيث أن عمليات الاطلاع على الوثائق والاتصالات اللازمة لممارسة النشاط الرقابي على شبكات الحاسب الآلي تسمح بالحصول على البيانات والمعلومات القادرة على تفعيل شفافية الأجهزة التنفيذية وتفعيل عملها في تحديد مناطق الفساد الإداري، وزيادة فعالية أنظمة دعم القرار وتسهيل عمل الأجهزة الرقابية في القضاء على مكامن الفساد، فضلا عن ذلك تُوفر قاعدة المعلومات من البيانات والمعلومات ما يُمكن من إزالة الغموض عن الكثير من القضايا ومن مراجعة حالات الانحراف عند وقوعها واتخاذ التدابير اللازمة لتصحيحها.

ومن ضمن مساعي المشرع الجزائري التي تتدرج في إطار تعزيز الرقابة الإلكترونية، والوقاية من الفساد بشقيه الإداري والمالي، وتضييق مجال التلاعب به والتصدي لأية ممارسات قد تصدر من الأعداء العموميين، استحداث أسلوب جديد في تسيير الصفقات العمومية، بما تحمله هذه الأخيرة من أهمية استراتيجية في التسيير العمومي والتنمية الوطنية والمحلية على حد سواء³¹، وهذا بموجب المرسوم الرئاسي 15-247 المتضمن تنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام³².

وتحت عنوان الاتصال وتبادل المعلومات بالطريقة الإلكترونية، نص المشرع على أن تؤسس بوابة إلكترونية للصفقات العمومية، تسيّر من طرف الوزارة المكلفة بالمالية والوزارة المكلفة بتكنولوجيا الإعلام والاتصال³³، كما نص على أن تضع المصالح المتعاقدة وثائق الدعوة إلى المنافسة تحت تصرف المتعهدين أو المرشحين للصفقات العمومية بالطريقة الإلكترونية حسب جدول زمني، وأن يرد المتعهدون أو المرشحون للصفقات العمومية على الدعوة إلى المنافسة بالطريقة الإلكترونية، حسب الجدول الزمني المذكور سابقا، وأن كل عملية على حامل ورقي يمكن أن تكون محل تكيف مع الإجراءات على الطريقة الإلكترونية³⁴.

كما نص على أن تستعمل المعلومات والبيانات التي تعبر على البوابة لتشكيل قاعدة بيانات، وبهذه الصفة يتم حفظ ملفات الترشيحات للمتعهدين لاستعمالها في الإجراءات اللاحقة³⁵.

وبأنه يمكن للمصلحة المتعاقدة لاختيار أحسن عرض من حيث الامتيازات الاقتصادية في حالة اقتناء اللوازم وتقديم الخدمات العادية اللجوء³⁶:

- لإجراء المزاد الإلكتروني العكسي، بالسماح للمتعهدين بمراجعة أسعارهم أو عناصر أخرى من عروضهم القابلة للقياس الكمي.

- للفهارس الإلكترونية للمتعهدين في إطار نظام اقتناء دائم تنفيذا لعقد برنامج أو عقد طلبات. وبالرغم من قلة استخدام هذه الوسائل الإلكترونية في عمليات تحضير وإبرام الصفقات العمومية، إلا أنها تعد خطوة مشجعة، على أن توسع بشكل أكبر مستقبلا بما يتيح رقابة عمليات التعاقد الإلكتروني على المستويين المركزي والمحلي، لا سيما من طرف هيئات الرقابة الإلكترونية في سبيل الوقاية من الفساد ومكافحته، وحماية المال العام من سوء الاستغلال أو الاختلاس أو التبذير³⁷، وهي المظاهر التي تعبر أيضا عن استفحال الفساد الإداري.

4.3 تحسين أداء الموظفين العموميين

تستخدم الإدارات العمومية في الكثير من دول العالم ومنها الجزائر الوسائل التقنية في أداء مهامها وأنشطتها، سواء في تعاملها مع طالبي الخدمة أو مع موظفيها، وإيماننا منها بأهمية النشاط الرقابي الإلكتروني

في القيام بالمهام الرقابية على أحسن حال، تستعين هذه الإدارات بالعديد من الوسائل الإلكترونية كاستخدام نظام البصمة في الحضور والانصراف، ووجود عدد كبير من كاميرات المراقبة المنتشرة في المباني العمومية، ومراقبة العمليات التي ينجزها الموظفون عن طريق الحاسب الآلي بواسطة أنظمة معدة لذلك، للتأكد من عدم قيام الموظفين بعمليات وإجراءات خاطئة، إضافة إلى وجود كلمة مرور خاصة لكل مستخدم الحاسب الآلي، ولا يمكن فتحه إلا بعد ورود رسالة نصية لهاتفه بها رمز التفعيل.

وفضلا عما سبق تُوفّر الإدارات العمومية بريد إلكتروني خاص باستقبال الاقتراحات والشكاوى والاستفسارات. كل تلك الوسائل التقنية تستعملها الإدارات العمومية بدرجات متفاوتة للرقابة على أداء موظفيها بهدف الاستفادة مما توفره تلك الوسائل من مزايا، إلى جانب الوسائل الرقابية التقليدية التي تعتمد على الوثائق الرسمية³⁸.

إن تطبيق كل هذه الوسائل والتقنيات الرقابية في الإدارات العمومية يجعل الموظفين العموميين يدركون ويعتّون تماما ضرورة قيامهم بوظائفهم بطريقة قانونية، لأن انسياقهم خارج هذا الإطار وفي ظل وجودهم تحت الرقابة الإلكترونية المستمرة، سوف يفوت عليهم فرص التنصل من مسؤولياتهم ويُعرضهم لا محالة للعقاب، وبهذه الطريقة تساهم الرقابة الإلكترونية أيضا في مكافحة الفساد الإداري.

في هذا الإطار ويهدف الوقوف على تأثيرات الأنواع الجديدة من الرقابة الإلكترونية وتوليد آفاق جديدة لاستخدامات وتأثيرات هذه التقنيات، قام الباحثان J. M Stanton, E M WEIS بدراسة استكشافية لتجارب بعض الموظفين مع الأنواع الجديدة للرقابة، وقد تم التوصل إلى العديد من النتائج المثيرة للاهتمام.

فقد أكدت الدراسة أن الأنواع الجديدة من تقنيات الرقابة (رقابة البريد الإلكتروني، الأنترنت... الخ)، لديها القدرة للتأثير على الطريقة التي يتصرف بها الأشخاص داخل مكان العمل، إذ أبدى الكثيرون استعدادهم صراحة لتغيير سلوكهم، كاستجابة مباشرة لتقنيات الرقابة الجديدة، ومن ضمن السلوكيات التي أبلغ الأشخاص عن تغييرها لكونها سلوكيات غير مفيدة، هي استخدام حسابات البريد الإلكتروني الخاص بالمنظمة للرسائل الشخصية، أو تصفّح الأنترنت لأشياء أخرى غير المهام الوظيفية، أو الانشغال بألعاب الكمبيوتر أثناء العمل³⁹.

كما بيّنت النتائج أن بعض الموظفين لا يشعرون بأن الرقابة الإلكترونية التي يخضعون لها مزعجة، بل لقد أثبتت لرؤسائهم بأنهم كانوا يؤدون أعمالهم بجد، ووفرت لهم في حالات أخرى الشعور بالأمان، كما في حالة تنصيب كاميرات المراقبة⁴⁰.

5.3 تفعيل عمل المفتشين والمراقبين وترسيخ فكرة الجودة مسؤولية الجميع

يساهم استخدام تكنولوجيا المعلومات في تفعيل عمل المفتشين والمراقبين في اكتشاف مكامن الفساد الإداري، من خلال تسهيل الربط الإلكتروني للمنظومة الإلكترونية للأجهزة الرقابية مع التشكيلات التنفيذية التي تعمل الأجهزة الرقابية على رقابتها، ومع كافة المستويات التنظيمية التنفيذية، وتوفير قنوات اتصال فاعلة وسريعة بين أقسام المنظومة الرقابية بالشكل الذي يمكنها من تحقيق مهامها. وتأسيسا على ذلك فلا شك أن الرقابة الإلكترونية تحقق استخداما فعالا لأنظمة وشبكات المعلومات القائمة على الأنترنت، بكل ما يعنيه من فحص وتدقيق ومتابعة آنية وشاملة لكل الأنشطة والعمليات الإدارية لتحديد الانحرافات والنقائص وإعطاء التنبيه بشكل إلكتروني⁴¹.

ولا شك أن تفعيل عمل المفتشين والمراقبين سيرسخ فكرة الجودة مسؤولية الجميع، وقد عُرِّفت الرقابة على الجودة بأنها مجموعة من الخطوات المحددة مسبقا والتي تهدف إلى التأكد من أن الخدمة المحققة متطابقة مع المواصفات والخصائص الأساسية الموضوعية لها⁴²، والتي تتحقق من خلال إشراك كافة الأقسام في تحقيقها⁴³، والاهتمام بمراجعة أداء الموظفين، ورفع مستوى التوقعات والخدمات المقدمة، مما يؤدي إلى إفراز معايير عالية للعمل، لا تساعد في انتشار الفساد، بل تُحيد العناصر الفاسدة، وتقلل تأثيرها على جودة الخدمات والسلع، كما تُساعد الرقابة الإلكترونية في انخراط الجميع بما فيهم العملاء، بحيث يتم تمكينهم من تتبع الخدمات والسلع، عن طريق أدوات التعقب، مما يقلل من احتمالات التأخير والتفاسد من طرف الموظفين⁴⁴.

ذلك أن أول ما يلاحظ على رقابة الأنترنت وشبكات الأعمال أنها أكثر قدرة على معرفة المتغيرات الخاصة بالتنفيذ وبالوقت الحقيقي، فالمعلومات التي تسجل فور التنفيذ تكون لدى المدير في نفس الوقت، مما يمكنه من معرفة التغيرات قبل أو عند التنفيذ والإطلاع بالتالي على اتجاهات النشاط خارج السيطرة. إن الشبكية الداخلية التي تعمل كقناة آنية لنقل المعلومات بشكل فوري يمكن أن تلغي بكل سهولة الفجوة الزمنية، كما أن هذا التشبيك يُساعد المدير على التدخل من أجل معالجة الانحرافات في نفس الوقت، بما يُتيح في المحصلة تجاوز فجوة الأداء. وهو لا يقتصر على علاقة التنفيذ بالرقابة فقط، وإنما يربط التنفيذ بالتخطيط والرقابة بالتخطيط في علاقة شبكية في كل مكان وفي أي وقت، وبهذا تصبح العملية الإدارية في أجزائها المختلفة وكذلك المديرون والعاملون وحدة واحدة من الأدوار وتبادل المعلومات والمشاركة في المسؤولية والاستجابة المباشرة⁴⁵.

4. خاتمة:

عرف العالم في السنوات الأخيرة تطورات تكنولوجية هائلة، شمل تطبيقها معظم المجالات الاقتصادية والاجتماعية والمالية والإدارية، وضمن المجال الإداري أصبح تفعيل نظم الرقابة الإلكترونية ضرورة لا بد منها، من خلال قيام الأجهزة الرقابية بممارسة أنشطتها بالاعتماد على البرامج الحاسوبية الرقابية، بهدف رفع مستوى الأداء الوظيفي ومكافحة الفساد الإداري. وضمن هذا الإطار تم التوصل إلى النتائج التالية:

النتائج

- يتلائم وجود نظام الرقابة الإلكترونية الفعال في الإدارات العمومية، مع سرعة إنجاز المعاملات وزيادة دقة الأعمال المنجزة ورفع مستوى جودتها، ومستوى انضباط العاملين بها.
- تساعد الرقابة الإلكترونية على سهولة اكتشاف الأخطاء والتجاوزات فور حدوثها وعلى تصحيحها في أسرع وقت ممكن، كما تساهم في صنع القرارات الإدارية المناسبة.
- للرقابة الإلكترونية أثر إيجابي في تعزيز الشفافية والوضوح في العمل، وتوفير الوقت والجهد والتكلفة وفي سرعة الكشف عن الفساد الإداري بداية، والحد منه في الأخير.
- تسمح البرامج الرقابية الإلكترونية في تحديد الانحرافات واعطاء التنبيهات بشكل الكتروني دون الحاجة للتدخل البشري (المفتش) في عمليات البحث والتحري.
- يواجه تطبيق الرقابة الإلكترونية رفضا من جانب بعض المديرين والموظفين، لتعودهم على أسلوب الرقابة التقليدية.
- أن وعي الإدارة العليا ومعرفتها بأهمية نظام الرقابة الإلكترونية في الكشف عن الانحرافات والاختلالات الإدارية ومعالجتها، وعملها على تنمية هذا الوعي لدى المستويات الإدارية الدنيا، ضمانة لفعالية هذا الأسلوب.
- تستمر العديد من الدول منها الجزائر في تطبيق أسلوب الرقابة التقليدية على بعض النشاطات الإدارية إلى جانب أسلوب الرقابة الإلكترونية على نشاطات أخرى، وهو ما يفوت على الإدارة العمومية والمواطنين والمتعاملين الاستفادة من مميزات الرقابة الإلكترونية، ويسمح من جهة أخرى بترسيخ المعايير السلبية من علاقات شخصية وبيروقراطية ورشوة وغير ذلك.

التوصيات

- من الضروري الاهتمام باستخدام الرقابة الإلكترونية في الإدارات العمومية بسبب خصائصها وأثرها الفعال في مكافحة الفساد الإداري.

- ضرورة توظيف التكنولوجيا الحديثة في خدمة الرقابة الإلكترونية بالإدارات العمومية.
- العمل على ترسيخ ثقافة قبول المدراء والموظفين للرقابة الإلكترونية عن طريق الدورات التثقيفية.
- استخدام الرقابة الإلكترونية في كل مراحل العملية الإدارية، وتبني مبدأ شمولية الرقابة الإلكترونية في الإدارات العمومية، وهذا يعني التحول من نظم الرقابة التقليدية إلى نظم الرقابة الحديثة كلما أمكن ذلك، بغرض تضيق فجوة الفساد الإداري إلى أقصى حد ممكن.
- القيام بالدورات التدريبية في مجال الرقابة الإلكترونية، لتبيان كيفية تطبيقها بالشكل الذي يرقى بجودة الخدمات الإدارية إلى مستوى التطورات التكنولوجية المستمرة.
- توفير الاعتمادات المالية اللازمة لتفعيل وتطبيق وصيانة أجهزة وتطبيقات الرقابة الإلكترونية.

6. التوثيق:

- ¹- يوسف محمد يوسف أبو أمونه، واقع إدارة الموارد البشرية إلكترونيًا في الجامعات الفلسطينية النظامية، قطاع غزة، مذكرة ماجستير، كلية الدراسات العليا، الجامعة الإسلامية غزة، 2009، ص. 60.
- ²- فائز عبد الحسن جاسم، استخدام الرقابة الإلكترونية في الحد من تسجيل العمليات غير القانونية في البطاقة التموينية، نموذج مقترح لبرنامج رقابة إلكترونية، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد الرابع عشر، العدد 3، 2018، ص. 1112.
- ³- R- Hamed Al Rjoub, ArwaZabian, Sami Qawasmeh, Electronic Monitoring: The Employees Point of view, journal of social Sciences 4 (3), 2008, p. 190.
- ⁴- R- Hamed Al Rjoub, ArwaZabian, Sami Qawasmeh, Electronic Monitoring: The Employees Point of view, journal of social Sciences 4 (3), 2008, p. 190.
- ⁵- يوسف محمد يوسف أبو أمونه، المرجع السابق، ص. 60.
- ⁶- أحلام محمد شواي، الإدارة الإلكترونية وتأثيرها في تطوير الأداء الوظيفي وتحسينه، مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية، المجلد 24، العدد 4، 2016، ص. 3400، 3401.
- ⁷- مريم عبد ربه أحمد السميري، درجة توافر متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية في المدارس الثانوية بمحافظة غزة وسبل التطوير، مذكرة ماجستير، الجامعة الإسلامية غزة، 2009، ص. 81.
- ⁸- أحلام محمد شواي، المرجع السابق، ص. 3401.
- ⁹- إسراء عدنان العوران، أثر تطبيق الرقابة الإلكترونية على جودة الخدمات الداخلية في البنوك التجارية في محافظات الجنوب في الأردن من وجهة نظر العاملين فيها، مذكرة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة مؤتة، ص. 9، 10.
- ¹⁰- محمد سمير أحمد، الإلكترونية، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص. 285.
- ¹¹- عائشة محمد أحمد حاج إدريس، أثر الرقابة الإلكترونية على كفاءة الأداء في المؤسسات العامة، مجلة كلية التنمية البشرية، العدد 9، الجزء الأول (9) و(9) إلكترونيًا، سبتمبر 2020، ص. 233، 234. متوفر على الموقع: journal.oiu.edu.sd/14-08-2021.
- ¹²- إيمان عبد المحسن زكي، المرجع السابق، ص. 69، 70.
- ¹³- جمال سالم، "سبل اندماج الجزائر في اقتصاد المعرفة"، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد الثامن، جوان 2005، ص. 129.

- 14- عبد الله حاج سعيد، "تقييم نظام الحكومة الالكترونية في الجزائر"، مجلة الإنسان والمجال، المركز الجامعي نور البشير بالبيض، العدد 2، أكتوبر 2015، ص. 24.
- 15- بغداد قرزو، نحو استراتيجية لتأهيل القيادة الإدارية لتفعيل الإدارة الإلكترونية في الدول العربية، مجلة الدراسات القانونية والسياسية، المجلد الأول، العدد الأول، جانفي 2015، ص. 276.
- 16- بغداد قرزو، المرجع السابق، ص. 277.
- 17- عيني عيسات، التوجه نحو الإدارة الالكترونية في الجزائر من خلال مشروع الجزائر الالكترونية 2013، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، المجلد 4، العدد 2، ص. 89.
- 18- عائشة محمد احمد حاج إدريس، المرجع السابق، ص. 234.
- 19- محمد سمير أحمد، الإدارة الإلكترونية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، ط-1، 2009، ص. 74.
- 20- سامية يتوجي، أطر رقمنة الإدارة العمومية في مشروع الجزائر الالكترونية 2013"، مجلة معارف، جامعة آكلي محند أولحاج، السنة التاسعة، العدد 18، جوان 2015، ص. 215.
- 21- آمنة بن عبد ربه، الجزائر في مجتمع المعلومات سنة 2003، حصيلة وآفاق، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2005-2006، ص. 135.
- 22- إسرائ عدنان العوران، المرجع السابق، ص. 10.
- 23- حسين ناجي، دور الإدارة الإلكترونية في مكافحة الفساد الإداري، الولايات المتحدة الأمريكية أنموذجا، مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات الحصول على شهادة الماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة محمد خيضر بسكرة، 2017-2018، ص. 66.
- 24 - J. M Stanton, E M WEIS, Electronic monitoring in their own Words, an exploratory study of employees' experiences Whit new types of surveillance, Computers in human Behavior 16 (2000), p. 433.
- 24 - Ibid., p. 436.
- 25- فائز عبد الحسن جاسم، المرجع السابق، ص. 1114.
- 26- المرجع نفسه، ص. 1114.
- 27- حسن عبد السلام علي عمران، فتحية محمد عيسى الهوني، معوقات تطبيق الإدارة الإلكترونية، دراسة تحليلية لآراء عينة من أعضاء هيئة التدريس بجامعة سبها، مجلة دراسات وأبحاث، المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 30، مارس 2018، السنة العاشرة، ص. 29.
- 28- عبد الله حاج سعيد، المرجع السابق، ص. 23.
- 29- رانية هدار، دور الإدارة الإلكترونية في مكافحة ظاهرة الفساد الإداري، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد التاسع، (9)، جويلية 2016، ص. 250.
- 30- الهاشمي مزهود، مصطفى رباحي، المرجع السابق، ص. 184.
- 31- الهاشمي مزهود، مصطفى رباحي، دور الإدارة الإلكترونية في تكريس الشفافية الإدارية ومكافحة الفساد الإداري والمالي، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة الإخوة منتوري قسنطينة 1، المجلد 31، العدد 4، ديسمبر 2020، ص. 189.
- 32- مرسوم رئاسي 15-247 مؤرخ في 16 سبتمبر 2015، يتضمن تنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 50، 20 سبتمبر 2015.
- 33- المادة 203 من المرسوم الرئاسي 15-247.
- 34- المادة 204 من المرسوم الرئاسي 15-247.
- 35- المادة 205 من المرسوم الرئاسي 15-247.

³⁶- المادة 206 من المرسوم الرئاسي 15-247.

³⁷- الهاشمي مزهود، مصطفى رباحي، المرجع السابق، ص. 189، 190.

³⁸- أحمد حسين آل طلحان، كمال طاهر خوالدي، أثر الرقابة الإلكترونية على أداء الموظفين، دراسة ميدانية على موظفي جوازات محافظة جدة، مجلة العلوم الاقتصادية والقانونية والإدارية، المجلد الثاني، العدد العاشر، يوليو 2018، ص. 74.

³⁹- J. M Stanton, E M WEIS, Electronic monitoring in their own Words, an exploratory study of employees' experiences Whit new types of surveillance, Computers in human Behavior 16 (2000), p. 433.

⁴⁰- Ibid., p. 434.

⁴¹- رانية هدار، المرجع السابق، ص. 251.

⁴²- إسراء عدنان العوران، المرجع السابق، ص. 20، 21.

⁴³- ميسر ابراهيم أحمد، هدى عبد الرحيم حسين، اشتقاق الأبعاد الحاكمة في جودة الإدارة الإلكترونية، مؤشر مقترح، مجلة تنمية الرافدين، 90 (30)، 2008، ص. 17.

⁴⁴- محمد سمير أحمد، الإدارة الإلكترونية، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص. 282، 284.

⁴⁵- محمد سمير أحمد، المرجع السابق، ص. 281.

7. قائمة المصادر والمراجع:

أولاً: العربية

1- القوانين

- مرسوم رئاسي 15-247 مؤرخ في 16 سبتمبر 2015، يتضمن تنظيم الصفقات العمومية وتقويضات المرفق العام، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 50، 20 سبتمبر 2015.

2- الكتب

- محمد سمير أحمد، الإدارة الإلكترونية، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، 2009.

3- المقالات

- أحلام محمد شواي، الإدارة الإلكترونية وتأثيرها في تطوير الأداء الوظيفي وتحسينه، مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية، المجلد 24، العدد 4، 2016.
- أحمد حسين آل طلحان، كمال طاهر خوالدي، أثر الرقابة الإلكترونية على أداء الموظفين، دراسة ميدانية على موظفي جوازات محافظة جدة، مجلة العلوم الاقتصادية والقانونية والإدارية، المجلد الثاني، العدد العاشر، يوليو 2018.

- الهاشمي مزهود، مصطفى رباحي، دور الإدارة الإلكترونية في تكريس الشفافية الإدارية ومكافحة الفساد الإداري والمالي، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة الإخوة منتوري قسنطينة1، المجلد 31، العدد 4، ديسمبر 2020.
- بغداد قرزو، نحو استراتيجية لتأهيل القيادة الإدارية لتفعيل الإدارة الإلكترونية في الدول العربية، مجلة الدراسات القانونية والسياسية، المجلد الأول، العدد الأول، جانفي 2015.
- جمال سالم، سبل اندماج الجزائر في اقتصاد المعرفة، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد الثامن، جوان 2005.
- حسن عبد السلام علي عمران، فتحية محمد عيسى الهوني، معوقات تطبيق الإدارة الإلكترونية، دراسة تحليلية لآراء عينة من أعضاء هيئة التدريس بجامعة سبها، مجلة دراسات وأبحاث، المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 30، مارس 2018، السنة العاشرة.
- رانية هدار، دور الإدارة الإلكترونية في مكافحة ظاهرة الفساد الإداري، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد التاسع، (9)، جويلية 2016.
- سامية يتوجي، أطر رقمنة الإدارة العمومية في مشروع الجزائر الالكترونية 2013"، مجلة معارف، جامعة آكلي محند أولحاج، السنة التاسعة، العدد 18، جوان 2015.
- عبد الله حاج سعيد، "تقييم نظام الحكومة الالكترونية في الجزائر"، مجلة الإنسان والمجال، المركز الجامعي نور البشير بالبيض، العدد 2، أكتوبر 2015.
- عيني عيسات، التوجه نحو الإدارة الالكترونية في الجزائر من خلال مشروع الجزائر الالكترونية 2013، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، المجلد 4، العدد 2.
- فائز عبد الحسن جاسم، استخدام الرقابة الالكترونية في الحد من تسجيل العمليات غير القانونية في البطاقة التموينية، نموذج مقترح لبرنامج رقابة إلكترونية، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد الرابع عشر، العدد 3، 2018.
- ميسر ابراهيم أحمد، هدى عبد الرحيم حسين، اشتقاق الأبعاد الحاكمة في جودة الإدارة الإلكترونية، مؤشر مقترح، مجلة تنمية الرافدين، 90 (30)، 2008.

- إسماء عدنان العوران، أثر تطبيق الرقابة الإلكترونية على جودة الخدمات الداخلية في البنوك التجارية في محافظات الجنوب في الأردن من وجهة نظر العاملين فيها، مذكرة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة مؤتة.
- أمينة بن عبد ربه، الجزائر في مجتمع المعلومات سنة 2003، حصيلة وآفاق، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2005-2006.
- حسين ناجي، دور الإدارة الإلكترونية في مكافحة الفساد الإداري، الولايات المتحدة الأمريكية أنموذجا، مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات الحصول على شهادة الماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة محمد خيضر بسكرة، 2017-2018.
- مريم عبد ربه أحمد السميري، درجة توافر متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية في المدارس الثانوية بمحافظات غزة وسبل التطوير، مذكرة ماجستير، الجامعة الإسلامية غزة، 2009.
- يوسف محمد يوسف أبو أمونه، واقع إدارة الموارد البشرية إلكترونيا في الجامعات الفلسطينية النظامية، قطاع غزة، مذكرة ماجستير، كلية الدراسات العليا، الجامعة الإسلامية غزة، 2009.

المواقع الإلكترونية

- عائشة محمد احمد حاج إدريس، أثر الرقابة الإلكترونية على كفاءة الأداء في المؤسسات العامة، مجلة كلية التنمية البشرية، العدد 9، الجزء الأول (9) و (9) إلكترونيا، سبتمبر 2020. متوفر على الموقع: journal.oiu.edu.sd/14-08-2021

ثانيا: الأجنبية:

- J. M Stanton, E M WEIS, Electronic monitoring in their own Words, an exploratory study of employees' experiences Whit new types of surveillance, Computers in human Behavior 16 (2000).
- R- Hamed Al Rjoub, ArwaZabian, Sami Qawasmeh, Electronic Monitoring: The Employees Point of view, journal of social Sciences 4 (3), 2008.